العددِ1 21A حزيران 2026
المجلة العراقية للبحوث الانسانية والاجتماعية والعلمية
NO.21A1 Jun2026 Iraqi Journal of Humanitarian, Social and Scientific Research
Print ISSN 2710-0952 Electronic ISSN2790-1254

(ابستمولوجيا الهوية في العراق : من مأزق السياسة الحيوية نحو الذات مابعد المكوناتية)

م. م وضاح فاضل عباس نجم العنبكي
الجامعة العراقية كلية القانون والعلوم السياسي
الايميل الشخصي
www.wadah.f.alanbaki@gmail.com

الملخص

نسعى في هذا البحث مقاربة فكرية وتحليلية للنواة الوجودية للهوية في العراق المعاصر منذ (2003م- 2026م)،عبر تمحيص العلل الفكرية والمؤسسية التي شكلت تمظهراتها في السياقين الرمزي والواقعي,ولذلك افترضنا بأن مأزق الهوية ليس نتاج صدمة ثقافية جوهرية،بل هو نتاجات فلسفة النظام المكوناتي التي وظفت فيها السلطة آليات السياسة الحيوية بمنظورها الفوكوي على الذات المجتمعية العراقية وحولت المواطن إلى كائن مستلب ومنساق قسرياً لمنطق(المكون) ضمن سياق المحاصصة,اذ إن القصور المؤسسي في العقل السياسي العراقي أدى إلى اجتراح الهوية الوطنية وإعاقة تجسدها الواقعي، مما خلق انسداداً تاريخياً ولد بالضرورة فكرة الذات ما بعد المكوناتية وهي إرادة حرة ترفض مقايضة الكرامة بالأمان الوجودي،وتعتبر الشعور بالسيادة الفردية هو المنطلق الوجودي للهوية الوطنية كما تجلى في احتجاجات تشرين 2019),وعليه يهدف البحث الى رسم مسار فكري يسعى للتأميم القيمي للهوية كضد نوعي فكري للاستلاب،محاولاً تحويل الفرد من مجرد رقم إجرائي في المؤسسة المكوناتية الفئوية إلى ذات حرة سيادية تستمد شرعيتها من ثقافة الاستحقاق والانجاز,بالتالي توصلنا بأن تأصيل فلسفة الهوية الوطنية تكمن في التثوير الفردي الوجودي ضد تركات الماضي، يمكن عبر تأمين مسار عملي يمزج بين الذات التاريخية الحضارية والأنظمة الرقمية المؤسسية المعاصرة ،ضمن فضاء الوطنية الدستورية العابرة للانتماءات الضيقة،لإنتاج فرد عراقي يدير حياته السياسية باستقلالية تامة عن الوصايا المكوناتية.

كلمات مفتاحية: السياسة الحيوية، الذات ما بعد المكوناتية ,تأميم الكرامة،الذات التاريخية المتجذرة،الوطنية الدستورية، الذات السيادية العابرة.

Abstract

This research interrogates the ontological nucleus underpinning the formation of identity in contemporary Iraq (2003–2026), through a critical examination of the intellectual and institutional causalities that have shaped its symbolic and empirical manifestations. We posit that the identity crisis is not the byproduct of an inherent "cultural shock," but rather a deliberate outcome of the "Sub-national Component Philosophy" (Al-Mukonatiyya). Within this framework, political power has deployed Foucauldian Biopolitics against the Iraqi societal self, transforming the citizen into an alienated entity coerced into the logic of the "component" under the mechanics of sectarian power-sharing (*Muhasasa*).

The institutional deficiency within the Iraqi political intellect has led to the abjection of national identity, obstructing its practical realization. This historical deadlock has inevitably catalyzed the emergence of the "Post-Component Self"—a manifestation of a free will that rejects the trade-off between dignity and existential security. This burgeoning sense of individual sovereignty serves as the ontological launchpad for a national identity, as vividly exemplified by the October 2019 protests.

Consequently, this study aims to chart a conceptual path toward the "Value-based Nationalization of Identity" as an intellectual counter-strategy against alienation. It seeks to transition the individual from a mere "procedural cipher" within factional institutionalism to a sovereign self deriving legitimacy from the culture of meritocracy, competence, and achievement. Ultimately, the research concludes that anchoring the philosophy of "Existential Individual Revolution" against past legacies can be achieved by

securing a pragmatic trajectory that synthesizes the historical-civilizational self with contemporary digital institutional systems. This occurs within the sphere of "Constitutional Patriotism" that transcends narrow affiliations, producing an independent Iraqi individual capable of navigating political life free from the tutelage of sub-national components .

Keywords: Biopolitics, Post-Component Self, Nationalization of Dignity, Rooted Historical Self, Constitutional Patriotism ,Transcendent Sovereign Self.

الإشكالية : طرح بحثنا اشكالية محورية حول التحولات الفكرية التي اعاقت تأصيل الهوية الوطنية العراقية منذ (2003-2026م),اذ ان فلسفة النظام السياسي المكوناتي بلورة صورة مشوهه لفكرة الهوية وحولها من رأس مال رمزي ثقافي وفكري يوجدها بصيغة وطنية عابرة للمكونات الضيقة,الى مأسسة تستمد شرعية وجودها من تسييس جسد الفرد والمجتمع العراقي,وجعل استمرارية بقائها تحددها حاجات الفرد لحاجاته المعيشية (الامن المعيشي/الرواتب/الاقصاد الريعي/العقلية الزبائنية),ففكرة الهوية التي ترتبط بقيم الكرامة اصبحت مرتبطة بوسيط سياسي مكوناتي,هذا ما اعاق افق المسار الوطني وذوب الفرد بسيادة المكون السياسي,وسيادة القانون لصالح الاقطاع السياسي الفئوي.

فرضية البحث : نفترض (ان البحث في الاشكاليات الوجودية التي تعرف اطروحة الهوية في العراق يعود بنا الى تفكيك عدة مواضيع فكرية ومؤسسية راكمتها طبيعة العقل السياسي العراقي المعاصر,اذ ان مأزق الهوية في العراق ما بعد 2003 ليس صراعاً ثقافياً أصيلاً، بل هو نتاج استلاب سياسي ممأسس حول الفرد من مواطن سيادي إلى وحدة رقمية ضمن حصص المكونات مما يستوجب صياغة عقد رقمي ودستوري معاصر يرتكز الانتقال لسيادة الكرامة الفردية وثقافة الإنجاز كبديل عن الصنمية الطائفية والقومية).

هدف البحث: تجسيد خارطة عمل فكرية واجرائية واقعية نظرية تحرر الذات العراقية من شرعسة الاستلاب المكوناتي بسياقها العقدي لفكرة المظلومية السياسية او الاستلاب والاحقية السياسية,الى تجسيد عملية قيم الكرامة وشعور الفرد بذات المسؤولية تجاه نفسة ووطنة ومؤسساته,التي بالكاد هذه الفلسفة العملية تحول ثقافة الفرد تغذية افقية لعقل الدولة من ساحة توافق وتراضي مصلحي سياسي الى دولة تستمد شرعية بقاءها من الكفاءة والانجاز لتحقيق سيادة الهوية الوطنية المؤسسية .

اهمية البحث: تكمن اهمية بحثنا في تقديم رؤية واطروحات ومقاربات فكرية تنفض غبار السرديات والمنظومات الفكرية العقيمة (الفئوية/الطائفية/الدينية),من مشاريع الفكر الاجرائي العملي للدولة,محاولا توظيف مفاهيم الحداثة السياسية والسيادة الرقمية والوطنية الدستورية وال1ات الفردية الحرة ,التي تحرر الهوية الوطنية من تبعات التمصير السلطوي مستقبلا نحو الوطنية القانونية في العراق المعاصر.

منهجية البحث : استخدمنا في منهجية بحثنا مقاربات ومنهجيات وسبل ووسائل وآليات فكرية ومؤسسية وقانونية,ليس في محكم فهم ماحدث للهوية العراقية المعاصرة,بل لأجل كيفية اعادت فهم ذواتنا ومعرفة انفسنا كعراقيين اولا,وعن السبيل الذي يجعلنا نهندس وجود هويتنا الوطنية المعاصرة بعد (2003-2026م),ومنها استخدمنا المنهج التحليلي النقدي لتفكيك الافكار الدوغماتية التقليدية,وتفتيت منابع تكتيك منابع استلاب السياسة الحيوية المكوناتية,محاولا ان نقارب فكريا كيفية وجود الهوية عبر رصد منابع ولادتها(الذات القيمية/الكرامة/الفردية السيادة الحرة/السيادة الرقمية المؤسسية,ومن هذا المنطلق عززنا بحثنا في تمكين الهوية الوطنية بمسارات فكرية وجودية مؤسسية استشرافية تحاول تبيئة مفاهيم الحداثة السياسية واطروحات (نيشتة/هابرماس)في الهوية العراقية,تنتج خارطة طريق اجرائية تنقل الهوية من وصاية القطيع الى ريادة الفرد الحر.

هيكلية البحث : قسمنا البحث بصورة اكاديمية منهجية الى مبحثين تضمن المبحث الاو مطلبي في المطلب الاول بحثنا في الاطار النظري العام والمقاربة المفاهيمية للمفهوم الوجودي لفكرة الهوية ومن ثم مقاربتها بمفهوم السياسة الحيوية ومن ثم التحولات الفكرية والوجودية التي بلورة الهوية العراقية بعد 2003م,ومن ثم مقاربتها الفكرية بكيفية انتاج مفهوم ذات مابعد المكوناتية , اما المطلب الثاني تطرقنا بصور مباشرة عن ثنائية الاعتراف والإقصاء: مأزق الهوية وانشطار الذات السياسية في العراق (2003-2026),اما المبحث الثاني:أفق الانبعاث الوطني: من وصاية المكون إلى سيادة الفرد,ففي المطلب الاول بحثنا في هندسة نحو تأصيل القيمي الفلسفي للهوية الوطنية العراقية اما المطلب الثاني

عززنا مسارات الانبعاث الهوياتي من استلاب الهوية إلى فكرة تجسيد الهوية الواقعية ,ثم تبعا خاتمة واستنتاج وتوصيات ومصادر.

المقدمة

ان البحث في موضوعات الهوية وبصيغتها الفردية الوجودية يجعلنا نحفر بصورة عميقة في تقنيات الهمينة التي اشكل وجودها في الشكل الناضج والواقعي,فمن اهمها مسألة مستوى الوعي (الاجتماعي والسياسي) العراقي بعد 2003م,اذ فلو محصنا بصورة دقيقة ان الهوية لم تكن بعد 2003م ولادة عفوية ساقتها الانماط الوجدانية والعاطفية والحضارية في العراق,بل خضت لتعمليات همينة وهندسة السيطرة السلطوية الحركية ,التي بلورة شكل الهوية بصيغته الهجينة (المكوناتية/الفئوية),اذ ان السلطة السياسية حولت المجتمع من فضاء تعددي اجتماعي الى تقنية للضبط الجسدي والحيوي للسيطرة على الارادة والجسد,ومن هذا المنطلق هدفنا الى البحث في كيفية استبدال المواطنة السيادية بأدارة البقاء التي ربطت وجود الهوية بحاجات المجتمع الحيوية ضمن سياق المكوناتية السياسية,واخضاعها للتسييس(الامن/الغذاء/الوظيفة),وبذلك حولت الهوية من فكرة الاعتراف بالكرامة الى اداة للاستمرار السياسي عبر تسييس حاجات الجسد..

حددنا في بحثنا البحث بصورة دقيقة ومعمقة في تمحيص وتفكيك آلاليات وتقنيات وهندسة سيطرة السلطة التي مارستها السلطة السياسية بسياق المحاصصة السياسية,عبر استثمار البعد العقدي لفكرة المظلومية والذاكرة السلبية,لتؤثر في اعاقة مسار سيادة القانون لصالح سيادة الزعامة والمكون الفرعي والفئوي بدلا من الوطني..ان التحولات الاجتماعية والسياسية من المجتمع التقليدي وبروز عالم التقنية جعلنا ندرك اهمية رصد وضرورة توظيف المأسسة التقنية كأداة لولادة الهوية الوطنية العراقية عبر الذات مابعد المكوناتية التي آمن بها نيتشة,التي ترفض التركات والوصايات التقليدية الابوية ونعلن هنا عن ضرورة موت المكون كمرجعية وحيدة لوجود واستمرارية الهوية.

في بحثنا هذا لانسعى الى الطرح الوصفي بل تقديم نظام فكري شامل يسعى الى ضرورة علمنة الانتماء من خلال مأسسة الكرامة كأساس بالوجود الفردي لولادة سيادة الهوية ورقمنة السيادة لردم الفجوة بين الفرد والدولة العراقية,وتحويل الصورة النمطية لوجود الهوية من متخيلة تاريخية الى حقيقة مؤسسية تضمن الحقوق الفردية كذات سيادية تحررها من اسلوب القطيه المكوناتي الفئوي والطائفي المكوناتي.

المبحث الاول :الاطار النظري المفاهيمي العام

المطلب الاول : اولا: التأصيل المفاهيمي والمقاربة

المقدمة : تحاول هذه المقاربة الفكرية تتبع المسارات الوجودية الفكرية لمفهوم الهوية التي أعادت تشكيل "الذات العراقية" في مختبر التحولات الكبرى ما بعد 2003م, حيث انطلقنا من رؤية مفادها أن الهوية لم تكن معطىً ثابتاً، بل خضعت لعمليات "هندسة سلطوية" حولتها من فضاء اجتماعي وجداني إلى "تقنية حيوية" للضبط السياسي، مما يستوجب منا تفكيك هذه الآليات لفتح أفق معرفي يتجاوز "المكوناتية الصلبة" نحو "ذات حقوقية" تستعيد سيادتها الفردية بعيداً عن وصاية القطيع.

اولا : ابستمولوجيا الهوية (Epistemology of Identity)

يعتقد بعض الباحثين ان كلمة ابستمولوجيا يونانية الاصل التنظير العقلاني والمعرفي (Epistim-logia),[1] اما الانكليزية اشتقاق من اليونانية (Epistemology) ظهرت على يد جيمس فرير,منتصف القرن التاسع عشر (1854م)وتعني اخضاع قضايا الانسان المعاصر الى نقد والتحليل والمعرفة الواقعية لأصل وجود الاشياء؟,بينما الفرنسية(Épistémologie) التي جاء بها باشلار وميرسون,التي تعني نقد العلوم والاشياء للوصول للحقيقة,اما مفهوم الهوية في اللغة العربية ففي لسان العرب تعني (الهو- وهو) يعني الثبات والانتماء الجوهري للاشياء.

المعرفة الوجودية(ابستمولوجيا) الهوية اصطلاحاً : النظام المعرفي الذي يحدد الوسائل والسبل المعرفية والاسس والقيم والمبادي التي تعيد تشكيل منظومتنا الاجتماعي والسياسية عبر وعينا بالذات والاخر والعالم ,عدسة ذاتية تعرف تميز وتمحص وعاء المجتمع القيمي- القبلي (الرمزي/المتخيل /المادي) الاصيل (نحن الجماعية),وبين (والآخر-الدخيل),لاسيما خضع وجود الهوية لديناميكيات الصراع السياسي او استقراره,حللها فوكوياما عبر ثنائية الاعتراف والانسداد,انتقل الصراع من وجود الهوي المادي الى الشعوري (الثيموس)إلا أن هذا الاعتراف، حين ينكفئ على المظلوميات الفرعية، يقوض الديمقراطية الليبرالية بجعل الفرد أسيراً لهويته المكوناتية[2],كما ربط تشارلز تايلور وجود الهوية بسياسة الاعتراف,اذ يرى ان الوعي الذاتي للفرد يتشكل عبر ثقافة الحوار او الصراع مع الاخرين المهمين,فلو حجمت الدولة تعريف الفرد بنطاق فئوي او فرعي مكوناتي او قالب عرقي,فأنا تمارس سياسة التشوية المعرفي

للفرد,ويجعل الفرد حبيس قالب السلطة التي اطرته فيه[3],وفي رؤية مغايرة اصبح وجود الهوية كعائق للحداثة,اذ عزز الجابري رؤيته بأن الهوية العربية المعاصرة ذات سردية متخيلة تسكنها الذاكرة الوجدانية لا العقلانية، مما يجعل التاريخ عائقاً أمام الاندماج في "العقد الاجتماعي" الحديث وتبتلع فكرة الفرد في الجماعة[4],ولتجاوز الطرح المسهب والدخول للفلسفة المعرفية والوجودية للهوية في العراق بعد 2003م,ربط فالح عبد الجبار وجودها بفلسفة ونظام المحاصصة السياسي وشبهها بالمرايا المشوهة,اذ تحولت الهوية من وطنية الى شظايا فرعية وفتات (قومي/طائفي/مذهبي),بفعل السياسة القسرية المكوناتية,ليحول الهوية من اداة استقرار لقاعدة المجتمع العراقي الى اداة توتر وصراع رمزي سياسي فوقي تمارسه الفواعل السياسية,وحجم فكرة الذات العراقية الوطنية المستقلة بالقانون,وقوض تمكين الهوية الوطنية كفضاء معرفي جامع[5].

وفي تعقيب نقدي مبسط نعتقد ان تحليل المسار الوجودي للهوية في العراق بعد 2003م خضع للمفهوم الوظيفي للسلطة وتحولاتها,لاسيما اقترن بتنميطها بالوعي السياسي (الرايدكالي) بدلاً من الوعي الاجتماعي الوجداني الوطني,اذ تحولت من سلطة المجتمع لتستقر في النهج والسلطة السياسية كآلية تعرفنا بها,وعلى ضوئها تحدد فاعلية ومسار الهويات وتمثيلها مؤسسياً,عبرتوزيع المناصب والمكاسب وفق سياق الانتماء المكوناتي والمكانة لا الكفاءة والانجاز,فبالرغم من التحول السياسي الديمقراطي الا ان الهوية انتقلت بصورة قسرية من هوية سائلة تفاعلية تؤمن بالوطنية التعددية الثقافية والاجتماعية,الى هوية صلبة تؤمن بالمكون وتعيد تعريف نفسها من خلال التمثيل السياسي.

ان رصد التحولات الفكرية والمؤسسية لوجود الهوية في عراق مابعد 2003م,يجعلنا نحلل السلوك الوظيفي السياسي الذي ربط وجود الهوية بعزز بتقنية تسييس الحاجة الانسانية (التكاثر/الصحة/الامن/الامن المعيشي),وهذا يرهن الجسد الاجتماعي العراقي لصالح السلطة السياسية,ويجعله نمط لأدارة السياسة,فمقاربة السياسة(الحيوية) البيلوجية لميشيل فوكو قد يكون طرح غريب لكن لو محصناها من زاوية وجودية فكرية –سياسية سيعززمن تحليل وتفكيك آلاليات الوجودية بلورت الهوية العراقية مابعد 2003م.فلابد مقاربة السياسة الحيوية فكريا وعمليا ب:-

ثانياً- السياسة الحيوية (Biopolitics): الجسد المسيس .

لغة:تعرف السياسة الحيوية في معجم اكسفورد بأنها تنظيم حياة البشر كظاهرة بيلوجية[6],وفي الاصطلاح هي احدى تقنيات الهمينة السلطوية التي تجعل وظائف الانسان الحيوية (الصحة/التكاثر/الامن/الامن المعيشي) نمط لأدارة الحياة السياسية المعاصرة,إذ يرى ميشيل فوكو ان السلطة غيرت مفهوم السيطرة من القتل الى الرقابة الاجتماعية الصارمة,في حين اغامبين ربط المفهوم بالحياة العارية التي جعلت السلطة تحكم عبر متطلبات الجسد لا العقل مثل (البطاقة التموينية/التعيينات) ليصبح الانتماء والهوية للعراقي اداة ضبط سياسي عبر حماية الدولة حاجات الانسان البيلوجية, لينتج مجتمع ميت سريريا فاعلية السياسية[7],فمقاربة هذا التنميط لتقنيات السلطة اصبحت تحكم على الفرد على ,ليدخل في الفكر العربي عزمي بشارة وجود الهوية مرهون بطبيعة بفلسفة النظام السياسي وطبيعة النظام الاقتصادي الريعي, فمن فالهوية اصبحت رهينة الحاجة والرعاية الاجتماعية,فالدولة الريعية وظفت الهوية الطائفية في النظام المكوناتي اقتصادها كاداة ضبط ولاء سياسي ومؤسسي,ليكون وجود الهوية مرهون بحاجة المجتمع للقمة العيش لا الكرامة والمواطنة [8],وفي سياق بحثنا عن التجربة العراقية المعاصرة بعد 2003-2026م,يرى فارس كمال نظمي ان مفهوم ووجود الهوية في العراق ارتبط (بسياسة الجوع والحرمان),واقترن بممارسة السلطة السياسية تقنية السياسة الحيوية (الاستلابية),التي بلورة ذات فردية تبحث عن حماية ضمن عباءة المكون السياسي,لا فرد حر مستقل وفق الحقوق والمواطنة القانونية[9]...وفي هذا الطرح نعقب بتساؤل عن كيفية الخروج بأطروحة فكرية -عملية توجد جوهر الهوية الوطنية العراقية ويعزز بالفكر المؤسسي للدولة العراقية المعاصرة.وهنا نطرح مفهوم معاصر الذات العراقية مابعد المكوناتية كمخرج يجمع بيه الفكر والبعد العملي المؤسسي الواقعي لوجود الهوية بصيغتها التي تقفز على دائرة الانتماءات الضيقة نحو الوطنية.

ثالثا - الذات ما بعد المكوناتية(Post-Sub-National Subject)

مفهوم الذات لغة :معرفة الفرد جوهرة وذاته وطريقة تفكيره,اما مابعد المكوناتية هي القفز المرحلي الذي يحرر الانسان من دائرة الانتماءات الضيقة ماقبل الدولة(الفئة/الطائفة/القومية/المذهب/الدين/القبيلة),لينتمى الى دائرة الدولة الوطنية الشاملة,هي الرؤية والاطروحة الفكرية التي ترفض الوصاية والوساطة وتعيد انتاج العلاقة بين الفرد والدولة بسياقها الوطني والمؤسسي الحر.

اما اصطلاحا:الفرد الذي يعيد تعريف وجوده ونفسة الاجتماعي والسياسي,ينتقل فيها الفرد انتماءه ووجوده من نطاق الهويات الفرعية المآزومة ,نحو رحاب الهوية الوطنية الجامعة,وهذا ما يقتضي صياغة عقد اجتماعي يتجاوز فيها

الاطر الطائفية والاثنية والقومية,ويدعو لهوية وطنية شاملة تذوب فكرة المكونات في وعاء الوطن الذي تتساوي في الحقوق والواجبات,بعيدا عن السبل التقليدية,ومنها نقارب الفكرة النيتشوية الغربية ,الذي يدعو الى تأصيل فكرة (ذات الانسان المتفوق) الذي يحطم ويثور ضد عقلية ونظام القطيع,فالذات الانسانية (هي الطفل الجديد) تولد لتنتج قيما مغايرة للموروثات المثقلة بثقافة وعقلية القطيع ويدعو الى قيم (الكرامة/المواطنة/الفردانية)[10],في حين في الفكر العربي اعتقد العروي ان الذات العربية هي منقطعة عن التاريخ,ولدت بولادة الدولة الحديثة ونضمت بفكرة العقد الاجتماعي[11],وعلى صعيد المثال التجربة الفكرية العراقية المعاصرة,طرح عبد الجبار الرفاعي ان ولادة ووجود الذات العراقية مرهون بتحرير عقل الفرد العراقي واستقلاليته الفكرية,والتحرر من عقلية القطيع والوصاية (الدينية/الفقيه/والزعامة بشكلها السياسي),فالذات العراقية المعاصرة توجد وتبني علاقتها مباشرة بالدولة بصورة وعي حر يربط بمؤسسات وطنية[12],وفي سياق التجربة العملية والواقعية يمكن احتجاجات تشرين 2019م,كنواة كفعل مؤسسي لنواة روحية معنوية فكرية حاولت ان تحرر الجسد الاجتماعي العراقي من منطق المكوناتية الى الارادة الوطنية,واعادة انتاج جسد اجتماعي عراقي متحرر وفق سيادة قانونية وطنية من قبضة استلاب السلطة بفعل السياسة الحيوية.

بالتالي نستنتج ان مفهوم الذات مابعد المكوناتية: هي ذات الفرد السياسية,التي ترفض الوساطة الهوياتية المكوناتية هي حالة من التجاوز حيث يتحرر الفرد من حمل (الموروث الطائفي) ليمارس إرادة القوة كـ (كولادة طفل جديد) يبدأ بناء اساس وقاعدة متينة وفق قيم جديدة تؤمن ب بأعطاء الحقوق لا الهبات والمكرمات وفق سياق(,المواطنة، الكرامة،السيادة الفردية).

وفي سياق رؤيتنا نعتقد ان الانتقال من ادارة الصراع والانقسام الى التعددية, يتطلب ثورة وجودية معرفية- مؤسساتية تحرر الذات العراقية من استلابها السياسي، وتحول الهوية من الهوية المنغلقة الى الى فضاء المواطنة التعددية,اذ إن مسار الفكر السياسي العراقي من 2003 إلى 2026م,هو مسار تحطيم الأصنام المعرفيةفوفوج اهوية اقترن بنظاماً جعل الإنسان مجرد رقم في حصة مكوناته (سياسة حيوية)،لتولد من رحم الأزمات ذات حرة مابعد المكوناتية, ترفض صيغة التعريف البيلوجية اوالفئوية او الطائفية،بل سياسياً وحقوقياً.,وهنا نرصد تحولا فكريا ينقلنا من دولة (دولة الجماعة المكوناتية، إلى دولة الأفراد التي تضمن الكرامة والحق السياسي.

ونختم هذا المطلب بأن أن الخروج من مأزق المرايا المشوهة يستوجب قطيعة معرفية مع إرث تسييس الحاجة، والانتقال نحو فضاء الذات السياسية الحقوقية التي تجعل من الدولة غاية للكرامة لا وسيلة للبقاء، وبذلك تتحول الهوية الوطنية من مجرد سردية متخيلة إلى واقع مؤسسي يحرر الفرد من وصاية الجماعة ويضعه في قلب العصر,وهنا سنبحث في التحولات الفكرية التي بلورة وجود الهوية العراقية (2003-2026م)موفق سياق مرحلي تأريخي وفكري تحليلي نقدي.

بالتالي نميل في طرحنا الفكري السياسي بأن تعرية آليات "السياسة الحيوية "التي رهنت "عوز الجسد" لصالح الولاء المكوناتي، محولةً الهوية إلى أداة بقاء بيولوجي لا فضاء مواطنةلاسيما تظل الرومانسية الفكرية في الرهان على "الذات المستقلة" قاصرة ما لم تتسيج ببيئة قانونية قاهرة؛ فالخروج من اسلوب القطيع لا يتحقق بالتمرد الوجداني وحده، بل بفك الارتباط العضوي بين المعيشة و الانتماء الفرعي.

إن رؤيتنا تخلص إلى أن (الذات ما بعد المكوناتية) ليست مجرد صحوة واعية، بل هي "هندسة دستورية "عملية تحول المواطنة من شعار أخلاقي إلى "حقيقة مؤسسية, فبدون عقد اجتماعي صلب يضمن تكنوقراط الحقوق، ستظل الذات العراقية حالة طارئة ترتد إلى هوياتها الضيقة عند أول اهتزاز أمني، مما يجعل "الكرامة "وظيفة قانونية محمية، لا مجرد رغبة فلسفية مجردة.

ثانياً :التحولات الفكرية لبنية الوعي الهوياتي في الفكر السياسي العراقي بعد 2003-2026م.

المقدمة : شهد وجود الهوية في انموذج الفكر السياسي العراقي بعد 2003م-2026,تحولات ديناميكية عديدة صاغتها طبيعة بنية الوعي الاجتماعي وفلسفة النظام السياسي المكوناتي وسلوك الفاعل السياسي وانعكاسه في الواقع, فمرحلة تكوين مفهوم الهوية مر بمراحل عدة وفق السياق التاريخي المرحلي , فالهوية في الفكر السياسي العراقي ما بعد 2003 لم تلبث حالتها السكونية,بل بل خضع لنمط التحولات السياسية وتأثير انعدام الاستقرار السياسي في العراق ومن ثم اثر التلاقح الثقافي والعولمة والانفتاح, نمطت فكرة عولمة الهوية المؤطرة الى سيولة الانتماء تحت ضغط الأزمات الحيوية، وصولاً إلى إرهاصات "الذات السيادية", إننا بصدد قراءة مسار تحولي انتقل فيه العراقي من "كائن

بيولوجي" يبحث عن الحماية ضمن خندق الطائفة والفئوية، إلى "فاعل سياسي" يطالب بعقد اجتماعي مابعد مكوناتي، يعيد صياغة مفهوم الوطن من حصص رقمية إلى فضاء كرامة عابر للولاءات التقليدية.

أ- **المرحلة الاولى (2003 - 2011): (التأصيل للهوية المكوناتية)** تم فرض "نظام حقيقة" لبول بريمر اعاد صياغة الوعي الهوياتي العراقي بمفهوم ميشيل فوكو,إذ جعل (المكون) وحدة فهم الهوية,ومفهوم الوطن مجرد تنظيم حسابي يوزع الحصص بصورة رقمية بين الطوائف,لا ككيان سياسي وطني جامع,إذ يوجد العراقي بوجود هويته المكوناتية السياسية لا الوطنية[13].

ب- **المرحلة الثانية (2012 - 2019): الهوية السائلة وفرض سياسة الحياة العارية:** فماهية الهوية هنا ليس ما انت عليه حاليا بل اين موضعها في ميزان السلطة السياسية,هنا تظهر هوية مرحلية تحولت الى سيرورة زمانية متغيرة حسب الحاجة والازمات,وصلت إدارة البقاء إلى ذروتها,أصبح التوظيف "حيوياً" (بالانتماء لكتلة سياسية)،والأمن "مكوناتياً", تجسدت الحياة العارية (حقوق الانسان مقابل الولاء السياسي) في مخيمات النزوح (الانسان المستباح)وفي المناطق التي سلب فيها المواطن من حماية القانون وجعل طوق نجاة الفرد بالتبعية والولاء للزعيم المحلي او القبلي او الديني لا القانون,وان معرفة الهوية اسيرة الانتماء الطائفي او المذهبي او القومي لا الوطني,وجعل القانون في حالة اغتراب لحظية [14].

ج- **المرحلة الثالثة (2019 - 2026): "ولادة الذات ما بعد المكوناتية"** مثلت احتجاجات 2019 (تشرين) اللحظة النيتشوية بامتياز؛ حيث حاول "الأسد" العراقي تحطيم "قيم الجمل" الطائفي. **بحلول عام 2026**، نحن نعيش صراعاً ثنائياً بين[15] :

1- **بقايا السياسة الحيوية:** التي تحاول رقمنة التبعية فالاصلاح الرقمي بلور صيغ جديدة من الزبائنية السياسية هي العملة الجديدة للولاء المكوناتي(السيطرة عبر الرواتب والبطاقات الذكية)[16].

2- **الذات الجديدة(الكرامة الفردية/سيادة المواطنة لا الزعامة المحلية):** جيل ما بعد 2003 ومنها تشرين افرز رؤية مغايرة,الذي لم يعد يرى في "المكون" ملاذاً معرفياً، بل يراه قيداً اقتصادياً,هذا الجيل يمارس "إرادة القوة" عبر المطالبة بـ "دولة المواطنة" كفضاء يضمن السيادة الفردية[17].

ونعتقد هنا بأن العراق في 2026 م,يعيش حالة سيولة هوياتية ، حيث تفقد الأطر التقليدية بريقها المعرفي، وتتجه الذات العراقية نحو "تعريف تعاقدي" للذات، يحل فيه العقد الاجتماعي محل الميثاق المكوناتي.

التالي نستنتج مقاربتنا الفكرية التحليلية لواقع العراق (2023 – 2026)

بحلول عام 2026، نلاحظ نضوجاً في هذه الأطروحات وتحولها إلى "واقع عملي" يتسم بالآتي:

- **انحسار الإبستمولوجيا التقليدية :**لم يعد خطاب "المظلومية" أو "الدفاع عن المذهب/العرق" فعالاً في حشد الجيل الجديد (جيل زد العراقي) الذي يمتلك إبستمولوجيا رقمية كونية.

- **أزمة السياسة الحيوية :**السلطة تحاول الآن السيطرة عبر **"الإعمار والمشاريع الكبرى)** "سياسة حيوية ناعمة) بدلاً من العنف المباشر، لمحاولة احتواء الغضب الشعبي، لكنها تصطدم بمطالب "الذات ما بعد المكوناتية" التي تريد "حقوقاً سياسية" وليس فقط "خدمات بيولوجية."

- **بروز "الفرد العراقي :"**لأول مرة منذ عقود، نرى بروز قصص نجاح فردية (فنية، تقنية، اقتصادية) تتجاوز تعريف المكون، مما يعزز مفهوم **سيادة الفرد.**

نستنتج بصورة نقدية تحليلية : بأن الصراع بين التبعية المرفهة وسيادة المواطنة نخلصه في استقراء مسار (2003-2026) إلى أن العراق يعيش اليوم "قطيعة معرفية وجودية" حيث لم تعد سياسة الاعتراف بالهوية عبر (السياسة الحيوية الناعمة -الإعمار والرقمنة الزبائنية) قادرة على ترميم تصدعات النظام المكوناتي أمام صعود

الذات ما بعد المكوناتية,لاسيما إن هذا التحول يضع الدولة أمام تحد وجودي, هل يمكن امتصاص الغضب الشعبي بـ "الرفاهية المادية" (إشباع الجسد البيولوجي)؟

إن رؤيتنا تخلص إلى أن الصراع القادم هو صراع إرادات, بين سلطة تحاول "تحديث الاستلاب" عبر رقمنة التبعية لإنتاج مجتمع منقاد سياسياً، وبين جيل سيادي يرفض "الوساطة الهوياتية" ويرى في المواطنة تقنية تحرر لا مجرد خدمة إدارية, وبذلك فأن مستقبل الاستقرار مرهون بالانتقال من "شرعية المكون" إلى "شرعية الإنجاز الحقوقي"، حيث تصاغ هوية الفرد عبر "العقد الوطني الجديد" الذي يضمن السيادة الشخصية بعيداً عن نسق القطيع المكوناتي.

المطلب الثاني : "ثنائية الاعتراف والإقصاء: مأزق الهوية وانشطار الذات السياسية في العراق (2003-2026)

المقدمة : ينبثق هذا المطلب من إشكالية الاعتراف بالهوية المسلوبة, التي ذوبت فكرة الكرامة وقيم الاعرتاف بالهية في محرك انتاج الهوية الفرعية المتشظية , ان تحليل بنية العقل السياسي العراقي يجلعنا نميز تحولات الهوية بصيغتها المسيسة المعاصرة,التي استبدلت سيادة القانون بالمكون عبر مبجأ الاستياءئ والمظلومية,ومنها نستنتج ان تحول الفرد العراقي من "مواطن حقوقي" إلى "رقم بيوسياسي" يتبع السلطة السياسية للحصول الامان الوظيفي المعيشي بأسم كرامة المكون المظلوم,لا الفرد المواطن الحر،هذا الديناميكية تجعلنا نحلل ثنائية الهوية الصلبة والسائلة بعد فك العقد المأزومة.

اولا- بين الاندماج والتهميش أزمة الهوية الوطنية وانقسام الولاءات في العراق (2003-2026

أ- ماهية الهوية العراقية (المكوناتية امام الفردية) (جدلية العلاقة بين الهوية والسلطة)

تأسست الدولة العراقية بعد 2003 على ما يمكن تسميته أخلاق العبيد بتوصيف نيتشه، حيث استبدلت ثقافة الكفاءة والفكر الابداعي بأسلوب الانتقام والاستئثار الومظلومية والضحية ,كبنية بيوسياسية قننت الهويات الفرعية بمنطق الاستياء والانتقام الرمزي التاريخي[18]،فالهوية الجمعية الشيعية تجلت في فكرة المظلومية التاريخية الحسينية الى البعث قبل 2003م,وصولا الى الهوية المذهبية السنية التي ردت على هذا السلوك بفكرة الضحية على استلابها في فترة دخول داعش الى الموصل 2014م,لتستبدل المواطنة القانونية بـ ديمقراطية المكونات كآلية لتقاسم الغنائم والتعويض التاريخي عن المظلوميات ,أدى هذا التحول إلى اغتراب الفرد وجوديا وحولة الى مجرد كائن حي يوظف في نظام المحاصصة والاقطاع السياسي, لتنتج من فضاء عمومي موجه للانتقام الرمزي وتكريس الولاءات الأولية للهوية الفرعية بدلاً من المواطنة والهوية الوطنية,فالفرد العراق اصبح مجرد حصة يتبع هويته المكوناتية المسيسة لا ذاتا فردية قانونية مستقلة[19]

ب - السيولة الهوياتية وتآكل "الصلابة المكوناتية"

"يتجسد هذا التأرجح الهوياتي بصورة عملية في ظاهرة فقدان الهيمنة التقليدية داخل المعاقل التاريخية للأحزاب,إذ كشف حراك تشرين 2019 الى 2026,عن حالة انفصال الفرد من مكونه السياسي والوصاية الابوية للرمزية السياسية والمقدس الحزبي والسياسي بل المواطنة العابرة,لاسيما نجد أن الفرد الذي كان يُصنف كجزء من 'كتلة صلبة'، بات يمارس 'سيولة سياسية' عبر التصويت العقابي أو المقاطعة الواعية[20],إنها لحظة تحول الضحية إلى ذات قانونية تطالب بالعقد الاجتماعي بدلاً من الحماية الطائفية. هذا المثال يقارب سيولة الهوية عند باومان كونها ليست مجرد ترف فكري، بل هي آلية دفاعية للجماهير العراقية ضد الجمود والتأكل المؤسساتي الذي فشل في التحول من دولة غنيمة الى دولة مواطنة[21].

ج- استلاب السيادة : مقايضة الأمان بالكرامة في فضاء الاستثناء العراقي

ان العقل السياسي العراقي مازال يؤمن بعقلية الخطر الوجودي الدائم لديمومة الاسترمارية ,هذه العقلية التقليدية في ادار الدولة ,تحجم من فاعلية السيادة القانونية وتجعل الفرد المواطن منساق لسلوك وفكر وميول السلطة السياسية لا ارادة وفاعلية ,ليكون اسير حاجاتة وامنه الوجودي الهوياتي(الحماسة القسرية/توفير الحاجات المعيشية) ليتنازل عن فاعليته السياسية [22] ,كما يتجسد حماية السلطة الفرد مقابل تجريده الحقوق كأنسان سياسي ,هذا التناقض الظاهري بني على مفارقات كون عسكرة الهويات واستخدام فكرة الخطر الخارجي سيبرر الاستخدام المؤسسي غير الناضج, وبذات النهج سيستمر تصادم أدوات الضبط الحيوي للسلطة برغبة الذات السياسية في التحرر من هذا الاستلاب الوجودي والدعوة الى تمكين عقد الاجتماعي لا يؤمن بوصاية المكون[23].

د - مأزق الذات العراقية:من مركزية السيادة التقليدية إلى استلاب الإدارة الرقمية

شهد العراق (2003-2026) انتقالاً بنيوياً من 'سلطة السيادة إلى 'السلطة الحيوية,عبر ممارسة استعمار داخلي يوظف الأتمتة والمنصات الرقمية لتحويل المواطن من ذات سياسية إلى رأس مال بياناتي[24]ويعزز فارس كمال نظمي هذا الطرح بتشخيص 'سيكولوجيا الاحتياج' التي تتاجر الشعورب الكرامة بـ الرعاية الحيوية وتوزيع الثروة المشروط رقمياً, حيث تتجلى رقمنة التبعية في تحويل البطاقة الموحدة والمنصات الإلكترونية للرواتب إلى أدوات لضبط الجسد الاجتماعي,لاسيما ان التدبير الحيوي يجعل الهوية المكوناتية مجرد غطاء سياسي لاختزال العراقي في خانة بيانات نشطة داخل منظومة الريع،بحيث يصبح استرداد السيادة السياسية تهديداً مباشراً لـ 'الوجود البيولوجي' والارتباط الرقمي بموارد البقاء[25].

ه- تسليع المظلومية: سياسات التمثيل الرمزي واغتراب الذات عن الواقع

يعاني المجتمع العراقي المعاصر ازمة الشو والبهرجة حيث تسلع الهوية وتحول من مطلب اعتراف حقوقي إلى نمط استعراضي تفصل المواطن عن واقعه المؤسسي[26],ومنها اصبح الفاعل السياسي يوظف الشعائر الدينية والمناسبات التي تعتبر رأس مال رمزي في غائيات تعبوية سياسية بعيدة عن الغايات القيمية الاصلاحية للهوية الدينية بصيغتها لثقافية, فالمال السياسي دخل بتوظيف رأس المال الرمزي ليجعل من فكرة الهوية فارغة من محتواها القيمي ,هذا النمط من التعبير الصوري يشتت انتباه الفرد عن قضاياه الجوهرية ,ويحوله من فاعل يطالي في القضايا اجوهرية التي دلت عليها الهوية القيم والهوية الدينية (الاصلاح/البطالة/المياة) الى مشاهد منهمك في قضايا التعبير الافتراضية,وتحول التعبير الطقوسي الى بكاء وانفعال لحظي يخفي خلف كواليسه دلالة التبعية الرمزية للسلطة السياسية [27].

نستنتج : ونلخص ما طرحناه هي بلورة الفكر الوجودي والمعرفي للهوية من من "استلاب المكون" إلى (سيادة الذات القانونية),إذ لخصت رؤيتا أن الأزمة العراقية (2003-2026) ليست خللاً في الإدارة التقنية، بل هي "تصدع في العقد الأنطولوجي,حيث انتقلت السلطة الحيوية من الاستبداد الفيزيائي إلى الإقصاء البرمجي, محولةً المواطن من ذات سياسية إلى "رقم بيولوجي "مستلبٍ عبر رقمنة التبعية وفخ الاعتراف الصوري,إن الطاقة الاحتجاجية والنزوع للتقدير (الكرامة) يتم استنزافهما في طقوس هوياتية موسمية تعمل كديمومة بقاء يفصل الفرد عن استحقاقاته البنيوية ويعيد إنتاجه ككائن منقاد لـ "دولة الغنيمة".

ان طرحنا الفكري العلاجي يكمن ضرورة احداث **قطيعة إبستمولوجية راديكالية**تنهي عصر الوساطة المكوناتية,وتستبدل ترميم المحاصصة بـ **هندسة الاعتراف المؤسساتي** تحول الهوية من خندق للمظلومية إلى **سيادة قانونية مطلقة للفرد** وبذلك فقط، يتحرر الاقتصاد من قبضة السياسة، وتتحول المواطنة من شعار أخلاقي إلى فضاء سيادي يردم الفجوة بين السلطة والواقع المجتمعي، معلنةً ولادة **الذات السياسية** المتحررة من الوصاية الطائفية والرقمنة الاستلابية.

المبحث الثاني : أفق الانبعاث الوطني: من وصاية المكون إلى سيادة الفرد .

المقدمة: تنبثق خارطة الطريق هذه من ضرورة إحداث تحول معرفي وجودي, تقطع مع استثمار الذاكرة السلبية ونسق المظلومية التاريخي وحل بدلاً عنها فقه وفلسفة المواطنة,يرتكز على"أخلاقيات المسؤولية وسيادة الفرد القانونية,فهذا مايجلعنا نرسم صياغة واطروحه فكرية-عملية للتحول من "دولة الجماعات" التي تعتاش على فكرة الضحية ، إلى دولة الحقوق التي تستمد شرعيتها من العقلانية التواصلية والعدالة الخوارزمية,حيث يتحرر الفرد من وصاية المكون, ليعيد تعريف ذاته كذات سيادية وطنية، تجعل من الالتزام الدستوري ,هوية عليا تتجاوز الانتماءات الأولية، وتؤسس لعقد اجتماعي يربط الحق بالواجب لا بالمظلومية التاريخية المأساوية.

المطلب الاول:هندسة الهوية نحو تأصيل القيمي الفلسفي للهوية الوطنية العراقية.

اولا: من مأزق المكون إلى سيادة الذات .

تتمحور الإشكالية البنيوية للهوية في العراق المعاصر حول ضرورة الانتقال من "لاهوت المظلومية—"المستثمر سياسياً في ثقافة الحزن والشعائر (رولان بارت) لتحصين الفساد المكوناتيعبر تفقيه المواطنة عبر بث قيم الاخلاق والمسؤولية الذاتية الاجتماعية -والمؤسساتية[28],لاسيما عبرفالح عبد الجبار حول اطروحة "الدولة المدنية الحضارية " التي تفك الارتباط بين ربط المظلومية التاريخية بفكرة الاستحقاق السياسي,ويتجسد هذا الاندماج فكرياً وواقعياً في احتجاجات تشرين 2019، التي نقلت بوصلة الحراك من من صرخة المكون من اخر إلى "الانتفاض الأخلاقي" ضد الفساد البنيوي داخل المكون نفسه،واعادة الصياغة القيمية واستلهام قيم الثورة والاسلاح العلوية والحسينية وسلخها من غائية الرسملة السياسية,واتخاذها قاعدة اخلاقية كونية للمسائلة والعدالة الشفافة, مما حرر الفضاء العام من

"الأيديولوجيا المكوناتية" لصالح "سيادة الذات الوطنية "التي تجعل المسؤولية تجاه "وجه الشريك الوطني" لا للاهوت الضحية"[29].

ثانياً-تأميم (مفهوم الكرامة) وتحطيم صنمية الهوية .

تتمحور المعضلة السوسيوسياسية في العراق حول تفشي النزعة الفوقية (الفئوية او المذهبية:الممهدة للاستبداد) بمفهوم (فرنسيس فوكوياما)،حيث سعت النخب لأنتزاع اعتراف تفوقي باسم "المكون" بدلاً من الدولة والمخرج يكمن في "تأميم الكرامة "عبر تحطيم "أصنام الهوية" التي تحجز الفرد خلف جدران الانتماء الأولي[30],وتتجلى المقاربة العملية لهذا التحول في أطروحة عبد الجبار الرفاعي حول تجديد الفهم للدين وانسنة مفاهيمه وتحريره من خانة الادلجة التصارعية,بما يضمن تذوب الهويات الطائفية وتطوين روابط مصلحية عملية عابرة للانتماءات الضيقة,فالهوية المؤسسية دلالاتها وطنية تؤمن بالمصلحة الوطنية العليا وضرورة معاصرة تعزز من تاصيل الهوية الوطنية مثل دور(كالحركات النقابية،والروابط المهنية،فرق حمايةالبيئة)،فاللمخرج المؤسسي سيتبدل الولاء الفئوي بالمصلحة الاقتصادية الوطنية,التي تؤسس منبع لقيم الكرامة التي يفيضها العمل,ويجعل من الفرد ممثلا عن نفسه وتعيد تعريف المواطن كفرد عبر ثقافة الانجاز والحق في العمل الذي توفر الدولة بلا وساطة مكوناتية,وهذا ما يمأسس الكرامة ويستعيد الذات الوطنية ويسحب طاقة الغضب المكوناتي لصالح قوة دافعة لبناء ذات وهوية وطنية عقلانية [31].

ثالثاً: العقد الرقمي و"سيادة البيانات" كبديل للمحاصصة.

تقتضي مأزق التجربة العملية السياسية في العراق التحول من الديمقراطية التوافقية الى الديمقراطية الرقمية التي تحرر الدولة من وسيط الهمينة الحزبية,وتسيد عبرها عقلانية الدولة الخوارزمية كبديل للدوغماتية التقليدية[32], ومنها طرح ميثم الجنابي ضرورة مد الوسائل التقنية في جسد الدولة بما يقنن عقل السلطة التقليدي, فسيادة البيانات الرقمية ستعزز من ولادة ضعور الكرامة الفردية الحر,بما يحقق العدالة الشفافة غير المسيسة,بالارقام والخوارزميات الدقيقة,ويقلص حجم الزبائني السياسية ويهوي بصنم الهوية المسيسة,هذه الديناميكية تبلور طريقة تفكير متجددة في عقل الدولة تعيد انماط التواصل والعلاقة بين الفرد والدولة,وتؤسس لنمط علاقة رقمية تعترف بالفرد كذات رقمية لها كرامة وعدالة رقمية دقيقة,تحول ساحة الصراع الهوياتي السابق الى منصة تقنية تدير بصورة خدمية المواطنين الاحرار ضمن فضاء السيادة الوطنية [33].

رابعاً: "القطيعة الإبستمولوجية" مع دستور 2005(دمج الرؤية الفلسفية الفكرية بالقانون).

تقتضي الضرورة السياسية لعام 2026 إحداث "قطيعة إبستمولوجية" مع دستور 2005، بالانتقال من "الهويات القاتلة" إلى **الوطنية الدستورية** عند **يورغن هابرماس**، حيث لا يقوم التماسك الاجتماعي المشتركات الماضوية بل على الالتزام بالمبادئ الديمقراطية الواقعية[34],لاسيما تتجلى رؤية مقاربة فكرة مثل **عقدنة فكرة المواطنة**,الذي يمهد لأسباغ الهوية الوطنية السمة القانونية والدستورية,وينظر لها لا كميراث ماضوي,يحيل الممارسة الاجرائية القانونية للهوية بديلاً عن السياق العاطفي التاريخي،فدسترة الهوية تبلور صياغة وجودية لفكرة الهوية الحقوقية الوطنية وتتخلص من كنف المكونية,وتؤسس ل1ات فرديةعراقية قانونية مستقلة تستمد وجودها من قوة القانون وشرعية الهوية دستوريا,ويكون الحق موحد للهوية الوطنية بدلا عن التاريخ التاريخ الذي يشكل وجودها[35].

خامساً: "العقلانية التواصلية" وفصل الحيز الثقافي عن السياسي

تتوج خارطة الطريق بتبني "الوطنية الدستورية "عند يورغن هابرماس، حيث يتم الانتقال من السياق الوجودي التاريخي التصارعي إلى "إجرائية قانونية "تحرر الهوية من العقد الماضوية المتصارعة,ويسمو بها الى المستقبل[36],وتتجلى المقاربة العملية لهذا التحول في أطروحة فارس كمال نظمي حول "سيكولوجيا الاحتجاج"، التي تفرض تفكيك "النرجسيات الطائفية" و"لاهوت المظلومية" لصالح"العدالة الاجتماعية كقيمة عليا,ويسود الاكروبوليوس (سيادة العقل والقانون) عقل وجسد الدولة المؤسساتي المفتوح عبر "العقلانية التواصلية"، حيث لا يلتقي الأفراد كحصص مكوناتية، بل كذوات سياسية تتوحد خلف "المصلحة العامة" وشرعية الإجراء, ويتحقق هنا فصل حاسم بين "الثقافة" كحيز خاص، و"السياسة" كحيز محايد، يبلور فكرة الاعتراف من المكون الى المواطن السيادي"سيادة المواطن"، ويذوب صلابة الهوية المنغلقة الى مفتوحة,تجسد شرعيتها من العدالة الاقتصادية لا من الولاءات العصبوية ماقبل الدولة[37].

ووفق ماطرحناه لضرورة رسم خارطة تهندس وجود الهوية وفق التحولات الفكرية والمؤسسية من "الديمقراطية الرقمية" إلى "السيادة الدستورية للفرد".

خلصت رؤيتنا إلى أن "خارطة الطريق" المقترحة تفتح أفقاً لصياغة واقع للهوية جديدة ينهي "حالة الاستثناء" المكوناتية، عبر توظيف "الرقمنة السيادية" كأداة لتقويض الصنمية الزبائنية السياسية وتحقيق "**تأميم الكرامة** "وبنفس السياق يستمر التحدي النقدي متمثلاً في قدرة هذه "المكننة السلطوية" على الصمود أمام تكتيكات "الدولة العميقة" مما يستوجب تحويل "**سيادة البيانات** "من مجرد إجراء تقني إلى "**ضمانة دستورية** "تحمي الذات مابعد المكوناتية.

إن العبور نحو مستقبل العراق (2026) مرهون بإحلال "**أخلاقيات المسؤولية** "و"الإجرائية القانونية" محل لاهوت المظلومية والوساطة الحزبية حيث لا يعرف المواطن بانتمائه الأولي, بل "**سيادته كذات مستقلة**",تستمد مكانتها من الإنجاز الوطني,وبذلك، تتحقق "**القطيعة الإبستمولوجية** "الكبرى التي تنقل الدولة من "منصة لإدارة الجماعات" إلى "فضاء لريادة الأفراد"، محولةً الهوية من "ميراث ماضوي" إلى "مشروع وطني مستقبلي جامع".

المطلب الثاني: مسارات الانبعاث من استلاب الهوية إلى تجسيد الهوية الواقعية.

المقدمة: ينتقل هذا المبحث من التنظير العام إلى صياغة "المسارات الإجرائية" التي تحول الهوية الوطنية من مجرد شعار رومانسي إلى "حقيقة مجسدة في الواقع عبر خمسة محاور حيوية,فهذفنا لا نعيد ترميم النظام القديم، بل نؤسس لصياغة معرفية وجودية جديدة، تفتت الارتباط القسري بين المواطن ووسيطه الطائفي,و تبدأ هذه المسارات بتحرير التبعية الاقتصادية عبر الفدرالية المالية، وتمر بـ تحرير العقل عبر إبستمولوجيا التحرر،وصولاً إلى "تحرير المكان " في المجال العام، بهدف صياغة "ذات سيادية" ترى في الدولة "منصة إنجاز" وفي التاريخ منطق سيسيوتاريخي نحو المستقبل، بعيداً عن استلاب العقلية الثأرية الذي أدار الانقسام كاستراتيجية بقاء لعقدين من الزمن.

اولا: : آليات هندسة "الذات السيادية": مسارات العبور من الاستلاب المكوناتي إلى الوجود الوطني (2003-202م)

أ- مسار "الفدرالية المالية" والقطيعة مع الزبائنية

تتمحور الضرورة السياسية لعام 2026 حول تحويل الهوية من التعبير الفرعي الطائفي نحو صياغة عقد اجتماعي مباشر مع الدولة,بطرح جون لوك حول "سيادة الملكية "كشرط للحرية السياسية،وبوصف الاستقلال المادي حصناً ضد الاستبداد[38], والمقاربة الفكرية تتجلى بضرورة الإصلاح الهيكلي عبر أتمتة توزيع الريع النفطي كحق فردي أصيل,مما ينهي الفوقية المكوناتية, الاقتصادية التي تعلق سيادة الفرد لصالح الزعامات,إن دمج هذه الرؤى يحرر عقدة الفوقية السلطوية, للنخب عبر استبدال "دولة المكونات" بـ "المواطنة المالية"،حيث تتحول الثروة عبر "الرقمنة" من أداة للتدجين والزبائنية إلى قاعدة مادية خوارزمية تُحرر المواطن من ضغوط الحاجة البيولوجية ووصاية بوابي الهوية، محولةً "الشعور بالكرامة "من صراع على الحصص الفئوية إلى اعتراف بالسيادة الفردية والكرامة الاقتصادية الناضجة[39].

ب- الديمقراطية المتعددة الأبعاد: وفصل الرمزي عن الإجرائي

تتمحور الرؤية التنظيمية لعام 2026 حول تبني "التمثيل الوظيفي "لفك الاشتباك بين الهوية والدولة استناداً إلى أطروحة أرند ليجهارت في فصل التمثيل الهوياتي الرمزي عن الإدارة السياسية الإجرائية[40], وبهذا المنطلق يرى علي عباس مراد حول ضرورة عقلنة التعدديةعبر تجريد الهوية من ترسبات السياسة, لمنع تحول الشعور المكوناتي إلى حق نقض مستدام يعطل تمثيلها في الدولة,إن دمج هذه الرؤى تحرر فوبيا ذوبان الهويات عبر منح المكونات اعترافاً رمزياً في مؤسسات ثقافية،مع حصر إدارة الموارد بـ ذوات سياسية تتوحد خلف المصالح والبرامج العابرة,وبذلك تتحول الدولة من ساحة "تراض طائفي" إلى منصة إنجاز، حيث يسلب من الهوية قدرتها على التعطيل الإجرائي لتتحول من ثقل امني إلى ثراء حضاري تحت سقف مواطنة عاقلة تختار ممثليها بناء على كفاءة الإدارة لا قداسة الانتماء[41].

ج- مسار إبستمولوجيا التحرر وصناعة الوعي النقدي

يستهدف هذا المسار تحرير العقل السياسي والاجتماعي الجمعي من "سردية المظلومية التاريخية سياسياً" عبر التعليم كفعل نقدي يؤدي للحرية استناداً إلى أطروحة باولو فريري في استبدال التعليم البنكي بـ "الحوار النقدي " المفكك لبنى السلطة الهوياتية[42],ويعزز هذه الاطروحة عملياً إبراهيم الحيدري حول "نقد الشخصية العراقية"، الداعية لتحويل التعليم إلى مختبر لإنتاج "ذات سيادية "ترفض التدجين داخل القطيع المكوناتي,إن دمج هذه الرؤى يؤسس لـ صياغة وجودية متحررة للفرد العراقي من ثقافة الصمت والتبعية المورثة نحو المواطنة الواعية,حيث

تبدأ السيادة الوطنية من سيادة العقل وقدرته على نقد آليات الهيمنة داخل طائفته أولاً,وبذلك يتحول الطالب من وعاء لتخزين المظلوميات الى طاقة تجديدية ترغب في التفوق الفئوي إلى كرامة إنسانية و ترفض الاستلاب المعرفي والسياسي،وتؤسس لهوية وطنية عقلانية حرة[43].

د- مسار "المجال العام" وصناعة المكان الثالث

يركز هذا المسار على خلق فضاءات تواصلية عابرة للمكونات استناداً إلى أطروحة يورغن هابرماس حول "المجال العام"كبيئة للتفاعل العقلاني الحر[44]، وبالاتساق مع رؤية علي الوردي في نقد "ازدواجية الشخصية" الناتجة عن انغلاق البيئات التقليدية (البداوة والريف) أمام قيم "المدنية"[45],وتتجلى المقاربة العملية لهذا التحول في رؤية رفعة الجادرجي حول "العمران والحرية"، الداعية لهدم "الغيتوهات الجغرافية" لصالح "عمران وطني سائل مدن ذكية، منصات رقمية) يحفز على الفعل التواصلي, إن دمج هذه الرؤى يحول الهوية نسيج صلب الى نسيج سيال ديناميكي يتشكل عبر التفاعل اليومي في فضاء مدني محايد,حيث تذوب "العصبيات الجغرافية" لصالح "المصلحة المتبادلة"، مما يتيح للفرد العراقي التحرر من وصاية "المكان الطائفي" نحو "المجال العام" ويؤسس سيادة ذات مدنية واعية تتجاوز الانقسامات الموروثة[46].

ه- "الديمومة الروحية" وتحويل الإرث إلى انطلاقة حيوية(الهوية الديناميكية).

يستهدف هذا المسار إعادة صياغة الهوية العراقية كحالة ديناميكية تعزز وجودها الوظيفي للهوية بعد 2003,وتعزيزها بمفهوم الديمومة الذاتية عند هنري برغسون،حيث التاريخ قوة حية تدفع عجلة الحاضر[47]، ويتفق بهذا المقاربة رشيد الخيون حول المواطنة الروحية التي ترى التعددية رأس مال رمزي يوظف لصالح السياسة, إن دمج هذه الرؤى يسمح للهوية بالانسلاخ سياق الهوية المصلحي الفئوي, نحو "وجدان حضاري مشترك"،محولاً التاريخ من عبء تصارعي إلى طاقة إلهام تربط الذات الحضارية والتاريخية الايجابية بالسياق الرقمي المعاصر مابعد 2026م, بالتالي تتعزز وجود الفرد العراقي في عالم الرقمنة,ويجعله امتداد لصيرورة تاريخية تلغي المسافات المصطنعة بين العراقي وإرثه،ليصبح الشعور بالكرامة اعتزازاً باستمرارية حضارية رقمية تحمي رسملة الدولة وجعلها مجرد شركة خدمية وتجعلها وطناً روحيا يستمد سيادته من عمق الزمن وقوة الابتكار المعاصر[48].

نختتم ونستنتج بأن انبعاث "الذات السيادية" وهندسة العبور[49] الوطني,يتلخص بضرورة نخلص تشريح هذه المسارات لاسيما أن جوهر الحل يكمن في "علمنة الانتماء أي نقل الهوية من طقس عاطفي مكبل بالمظلومية إلى "علاقة تعاقدية "محمية تقنياً وقانونياً,ان الرهان في عراق (2026م) لا يتوقف عند "توفير الخدمة"، بل في خلق "المكان الثالث "الذي يذيب ازدواجية الشخصية ويسمح بانبثاق مواطنة (مالية وروحية) تجعل الفرد هو المعيار الأوحد للسيادة، مسقطاً بذلك نزعة الاستعلاء الفئوية لنخب المحاصصةبالتالي إن هذه المسارات تمثل "القطيعة النهائية "مع فلسفة استلاب الإرادة، حيث يتحول العراقي من "رقم إجرائي" في ماكينة الطوائف إلى "فاعل تاريخي "يستمد قوته من عقد اجتماعي رقمي عادل. وبفعل النضوج الوعي الذي دشنته "تشرين"، باتت العودة إلى "الوساطة الهوياتية" مستحيلة إبستمولوجياً؛ لتولد بذات الوقت دولة هي "وطن روحيو منصة إداريةتلتقي فيها "الذات السومرية" بـ "الذات الرقمية" لإعلان ولادة عراق السيادة، حيث الكرامة الاقتصادية هي الحصن، والوعي النقدي هو السلاح، والدستور هو الهوية العليا والوحيدة.

الخاتمة

يخلص هذا البحث إلى أن الأزمة الهوياتية في العراق (2003-2026) لم تكن نتاجاً لـ "صراع حضارات" داخلي، بل هي نتيجة لـ تصدع في العقد الوجودي بين السلطة والمجتمع. إن الخروج من مأزق المرايا المشوهة لن يتحقق عبر ترميم المحاصصة, بل بإحداث قطيعة إبستمولوجية تنهي عصر "تسييس الحاجة", لقد أثبت التحليل أن التحول نحو "الذات مابعد المكوناتية" يمثل الانتقال من الهوية كقدر (مفروض بالولادة والوساطة) إلى الهوية كخيار (مصاغ عبر العقد الدستوري والإنجاز).

إن مسؤولية الدولة العراقية المنشودة في 2026م تقع في استثمار وتوظيف في تحويل "الثيموس" (النزوع للتقدير-الكرامة-القيم الحرة) من صراعات رمزية حول الماضي، إلى طاقة بناء لمستقبل تقني وحقوقي مشترك وهوية وجوية تعتبر عن الذات والهوية الوطنية المستقلة,وبذلك تلتقي **"الذات السومرية"** بصفتها جذراً للوعي بالدولة، مع **الذات الرقمية** بصفتها أداة لتحرر الفرد، لينصهر الاثنان في بوتقة **الوطنية الدستورية**, إن مستقبل الاستقرار في العراق

مرهون بقدرة المؤسسات على "تأميم وحماية الكرامة الانسانية" بحيث يصبح الانتماء للوطن هو الضمانة الوحيدة للسيادة الشخصية،وتتحول الدولة من "إقطاعية للمكونات" إلى "فضاء للأحرار"، حيث الدستور هو الهوية العليا، والعدالة هي الغاية الأسمى.

الاستنتاجات

1. **فشل "السياسة الحيوية التقليدية":** لم تعد أدوات الضبط عبر "توزيع الريع المشروط بالولاء" كافية لاحتواء تطلعات الأجيال الجديدة (جيل زد العراقي) التي تمتلك وعياً كونياً يتجاوز حدود الطائفة.

2. **انبثاق "الذات السيادية":** تحول الفرد العراقي من "رعية مكوناتية" إلى "ذات سياسية" تطالب بـ "الاعتراف المؤسسي" المباشر دون وسيط هوياتي.

3. **دور "الرقمنة السيادية":** برزت الأتمتة والتحول الرقمي لعام 2026 كأدوات "تحرير إبستمولوجي" تقتل الزبائنية السياسية وتُسقط أصنام الهوية أمام عدالة الخوارزمية.

4. **تآكل "نزعات الاستعلاء الفئوية":** تراجع خطاب التفوق المكوناتي أمام صعود "الهويات المصلحية العابرة" (نقابات، روابط مهنية) التي تؤصل لمواطنة الإنجاز.

ونعقب على ذلك ان أزمة وجود الهوية الوطنية في العراق ليست صراعاً ثقافياً، بل هي "استلاب حيوي,حيث أوجد نظام ما بعد 2003 "هوية قسرية" صيرت جسد المواطن رهينةً تحت وصاية المكون مقابل "حق البقاء". لقد تم استنزاف "الشعور بالكرامة" في لاهوت المظلومية لتحويل الدولة إلى "إقطاعية زبائنية" تعتاش على إدارة الانقسام. تتحقق ب-

- "القطيعة الإبستمولوجية" عبر الانتقال من "الهوية كقدر طائفي" إلى "الهوية كفعل إرادة سيادي"، وذلك عبر المسارات الجوهرية الآتية:
- مأسسة الكرامة وعلمنة الانتماء: فك الارتباط بين الحقوق البيولوجية (الرواتب والخدمات) وبين التمثيل السياسي عبر "عقد اجتماعي رقمي" وفدرالية مالية فردية تقتل الزبائنية وتؤصل لـ "الوطنية الدستورية"؛ حيث الاعتراف للفرد لا للفئة.
- هندسة الوعي والمجال العام: الانتقال من "التعليم البنكي" المكرس للمظلوميات إلى "التعليم النقدي" الباني للذات السيادية، تزامناً مع استثمار عمران مدني ذكي (مدن سائلة) يحطم الانماط الجغرافية ويحفز التفاعل العقلاني الحر.
- تحرير "الثيموس" وتقنين الهوية: تشريع ملحق دستوري يُعرّف الهوية كـ "مشروع إنجاز مستقبلي" لا كميراث تصارعي، وتحويل طاقة الاعتراف نحو الإبداع الفردي (الفني والتقني) كمسارات بديلة للسيادة بعيداً عن حظيرة "الاعتراف الحزبي".

الخلاصة والتوصيات:انبعاث الذات مابعد المكوناتية 2026م.

نخلص إلى التحولات الثقافية الاجتماعية الرقمية ستؤثر في صياغة عقل سياسي جديد لبد مواكبته للتغيرات المعاصرة, أن نهايات العقد الثاني وبدايات الثالث 2026م , ان الاهتمامات الجيلية الحديثة والثقافة السائدة الرقمية لم تعد رؤية العراق كدولة مكونات بل ساحة لانبثاق **"الذات السيادية "**التي ترفض مقايضة الكرامة بالأمان، معلنةً موت "شرعية الوسطاء" المكوناتية, إن مستقبل الاستقرار مرهون بتحويل الدولة من "راعية للقطيع" إلى **"منصة إدارية "** خادمة للأحرار؛ حيث تذوب ازدواجية الشخصية في بوتقة "الوطنية الدستورية" التي تصهر **"الذات السومرية "** بعمقها الحضاري مع **"الذات الرقمية "**بأفقها التقني,وعليه، نوصي حتماً بإحلال **"شرعية الإنجاز الحقوقي "**محل المحاصصة؛ ليكون الدستور هو "الحصن الأنطولوجي" الأوحد، والسيادة الفردية هي الهوية العليا المطلقة، والكرامة هي الوظيفة الأسمى والوحيدة للسياسة العملية.

بالتالي قد تحققنا من صحة فرضيتنا وذلك بعد تفكيك وتفنين منابع الاستلاب السياسي والسلطوي امام الفرد والمؤسسات والدولة,وذلك مرهون بالفعل السياسي الاجرائي الفوقي الذي يسمو بطريقة التفكير السياسي بصورة واقعية وعملية تقنية,ومن ثم ترجمة الفعل الاجتماعي بصورة قيمية حرة تنطلق من فكرة الكرامة الانسانية للفرد الرعاقي كشعور يعزز ذات الوجود والهوية الوطنية,هذا ما يتعزز بسيادة القانون والمواطنة المؤسساتية ضمن نطاق الدولة العراقية ,بما يضمن وجود هوية وطنية عراقية تتعزز بديمومة الفعل الاجرائي القانوني المؤسساتي في عراق مابعد 2026م.

الهوامش

1. Hamlyn, D. W. (1995). *The Theory of Knowledge*. Macmillan Press,p8.
2. Fukuyama, F. *Identity: The Demand for Dignity and the Politics of Resentment*. Farrar, Straus and Giroux,2018, p-p.14- 22.
3. Taylor, C. The Politics of Recognition. In A. Gutmann (Ed.), Multiculturalism: Examining the Politics of Recognition, (1994),pp. 25-73..
4. محمد عابد الجابري,نقد العقل العربي:تكوين العقل العربي,ط10, .مركز دراسات الوحدة العربية,بيروت,2009,ص 41.
5. اسماء جميل وفالح عبد الجبار، الاحزاب السياسية في العراق,ط1,ط1,المركز اللبناني للدراسات,بيروت,78,2007-146..
6. Brown, G. W., McLean, I., & McMillan, A. (Eds.), The concise Oxford dictionary of politics and international relations (4th ed.). Oxford University Press2018.p450.
7. Agamben, G,. *Homo Sacer: Sovereign Power and Bare Life*. Stanford University Press,2020,p-p114.
8. عزمي بشارة الطائفة، الطائفية، الطوائف المتخيلة .ط1. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة – قطر، 2018، ص 156..
9. فارس كمال نظمي .سيكولوجيا الاحتجاج في العراق .ط1. دار الروافد الثقافية، بغداد – العراق، 2020، ص 55.
10. Nietzsche, Friedrich. Thus Spoke Zarathustra. Penguin Classics edition. Penguin Classics, London – United Kingdom, 2022, p. 18.
11. عبدالله العروي, .مفهوم الدولة .ط1. المركز الثقافي للكتاب، الدار البيضاء – المغرب، 2022، ص 203.
12. 12-عبد الجبار الرفاعي, إنقاذ النزعة الإنسانية في الدين .ط1. دار التنوير، بيروت – لبنان، 2021، ص 92.
13. فارس كمال نظمي,سيكلوجية الاحتجاج في العراق:من تذبذب الهوية الى انبعاث الامة,ط1,دار الروافد الثقافية ,بيروت,2019,ص43.
14. لاهاي عبد الحسين,التغيير الاجتماعي في العراقبعد عام 2003:المظاهر والاليات,ط1,معهد الدراسات الاستراتيجية,بيروت-بغداد,2016,ص184,كما ينظر للمصدر السابق ,ص115.
15. علي طاهر الحمود,سيسيولوجيا الهوية الاحتجاجية:قراءة في حراك تشرين العراقي,ط1,دار الرواقد,بيروت,2020,س-س144-150.
16. توبي دودج,العراق :التشرذم وبناء الدولة-الاقتصاد السياسي للفساد والزبائنية,ط1,مركز البيان للدراسة والتخطيط,العراق,2023,ص288.
17. علي دريول الغانمي,العراق:التأسيس والانهيار-من الاحتلال الى الدولة الفاشلة,ط1,المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات,الدوحة,2023,ص342.
18. Nietzsche, F. (1887/2008) .*On the Genealogy of Morals* Kaufmann, Trans.. Oxford University Press, . 22.
19. فالح عبد الجبار,دولة الخلافة ,التقدم الى الماضي(داعش والمجتمع المحلي),ط1,المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات,قطر,2017,ص73.
20. فارس كمال نظمي, الاحتجاج العراقي: صراع الهويات والسياسة والمكان .ط1. دار الرافدين، بيروت – لبنان، 2020، ص 84.
21. **Bauman, Z. (2000).** *Liquid Modernity*. Cambridge: Polity Press, **p. 116**.
22. Agamben, G. (2005). *State of Exception* (K. Attell, Trans.). Chicago: University of Chicago Press, p. 31.
23. عقيل عباس ,الهوية والسياسة في العراق:صراع الدولة والجماعة,منشورات ضفاف,بيروت،2018, ص. 142.
24. Foucault, M. (2008). *The Birth of Biopolitics: Lectures at the Collège de France, 1978-1979* (G. Burchell, Trans.). Palgrave Macmillan, p. 243.

25. [25]فارس كمال نظمي, سيكولوجيا الاحتجاج في العراق: من الصدمة إلى الانبعاث.ط1,دار الرافدين,بيروت,2019، ص. 118.
26. Debord, G. (1967/1994). *The Society of the Spectacle* (D. Nicholson-Smith, Trans.). Zone [26] Books, p. 12.
27. [27]حيدر سعيد،سياسات الهوية في العراق: صعود الهويات والتحولات في بنية الدولة, المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات,الدوحة,2014، ص. 198.
28. [28]Levinas, Emmanuel. *Totality and Infinity: An Essay on Exteriority* (A. Lingis, Trans.). Duquesne University Press, Pittsburgh – USA, 1969, p. 197.
29. [29] فالح عبد الجبار,حركات الاحتجاج العراقية (من سياسة الهوية الى سياسة القضايا),ط1,مركز الشرق الاوسط,بيروت,2018,ص-ص14-20.
30. Francis Fukuyama,. *Identity: The Demand for Dignity and the Politics of Resentment*. Farrar, [30] Straus and Giroux, New York – USA, 2018, p. 163**.**
31. [31] عبد الجبار الرفاعي, الدين والنزعة الإنسانية, ط1,مركز دراسات فلسفة الدين,بغداد,2016. ص84.
32. Agamben, Giorgio. *State of Exception* (K. Attell, Trans.). University of Chicago Press, Chicago [32] – USA, 2005, p. 45.
33. [33] مثيم الجنابي, العراق ومصائر الدولة الوطنية,ط1, منشورات ضفاف ,بيروت، لبنان2018, ص. 112.
34. Habermas, Jürgen. Between Facts and Norms: Contributions to a Discourse Theory of Law and [34] Democracy (W. Rehg, Trans.). MIT Press, Cambridge – USA, 1996, p. 495..
35. [35]فوزي تركي,إشكالية بناء الدولة في الدساتير العراقية: دراسة تحليلية,ط1, دار الرافدين,بغداد,2021, ص. 188.
36. Habermas, Jürgen. Between Facts and Norms: Contributions to a Discourse Theory of Law and [36] Democracy (W. Rehg, Trans.). MIT Press, Cambridge – USA, 1996, p. 466.
37. [37] فارس كمال نظمي,سيكولوجيا الاحتجاج في العراق: من بنية المظلومية إلى أفق المواطنة ,ط1, دار الروافد الثقافية,بيروت,2019,ص158.
38. Locke, John. *Two Treatises of Government* (P. Laslett, Ed.). Cambridge University Press, [38] Cambridge – United Kingdom, 1988, p. 287..
39. [39] مظهر محمد صالح, الاقتصاد السياسي للعراق: تحديات التنمية وبناء الدولة, ط1, دار الرافدين,بغداد,2021,ص215.
40. Lijphart, Arend. *Democracy in Plural Societies: A Comparative Exploration*. Yale University [40] Press, New Haven – USA, 1977, p. 41.
41. [41] علي عباس مراد, .إشكالية الدولة في الفكر السياسي العراقي المعاصر,ط. 1دار ومكتبة عدنان,بغداد,2014, ص. 195.
42. Paul Freire. *Pedagogy of the Oppressed* (M. B. Ramos, Trans.). Continuum, New York – USA, [42] **.42** 2000, p. 81..
43. [43]ابراهيم الحيدري, نقد الشخصية العراقية: محاولة في فهم الذات الجريحة,ط1,دار الساقي,بيروت,2013, ص245.
44. Habermas, Jürgen. *The Structural Transformation of the Public Sphere* (T. Burger, Trans.). MIT [44] Press, Cambridge – USA, 1989, p. 164..
45. [45] علي الوردي ,دراسة في طبيعة المجتمع العراقي,ط2,دار دجلة والفرات,بغداد,2005,ص312.
46. [46]رفعة الجادرجي, دور المعمار في حضارة الإنسان,ط2,دار الساقي,بيروت-لبنان,2014, ص. 112.
47. Bergson, Henri. *Creative Evolution* (A. Mitchell, Trans.). Dover Publications, New York – [47] USA, 1998, p. 172.
48. [48] رشيد الخيون,الاديان والمذاهب بالعراق(تاريخ وبيانات),ط3,معهد الدراسات الاستراتيجية,بيروت-بغداد,2014,ص450.

أولاً: المصادر والمراجع العربية

1. إبراهيم الحيدري .(2013) .*نقد الشخصية العراقية: محاولة في فهم الذات الجريحة* .ط1. بيروت: دار الساقي.
2. حيدر سعيد .(2014) .*سياسات الهوية في العراق: صعود الهويات والتحولات في بنية الدولة* .الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
3. رفعة الجادرجي .(2014) .*دور المعمار في حضارة الإنسان* .ط2. بيروت: دار الساقي.

4. رشيد الخيون .(2014) .*الأديان والمذاهب بالعراق (تاريخ وبيانات)* .(ط3. بيروت-بغداد: معهد الدراسات الاستراتيجية.
5. عزمي بشارة .(2018) .*الطائفة، الطائفية، الطوائف المتخيلة* .ط1. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
6. علي الوردي .(2005) .*دراسة في طبيعة المجتمع العراقي* .ط2. بغداد: دار دجلة والفرات.
7. علي طاهر الحمود .(2020) .*سوسيولوجيا الهوية الاحتجاجية: قراءة في حراك تشرين العراقي* .ط1. بيروت: دار الروافد.
8. علي دريول الغانمي .(2023) .*العراق: التأسيس والانهيار - من الاحتلال إلى الدولة الفاشلة* .ط1. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
9. علي عباس مراد .(2014) .*إشكالية الدولة في الفكر السياسي العراقي المعاصر* .ط1. بغداد: دار ومكتبة عدنان.
10. عبد الله العروي .(2022) .*مفهوم الدولة* .ط1. الدار البيضاء: المركز الثقافي للكتاب.
11. عبد الجبار الرفاعي .(2016) .*الدين والنزعة الإنسانية* .ط1. بغداد: مركز دراسات فلسفة الدين.
12. عبد الجبار الرفاعي .(2021) .*إنقاذ النزعة الإنسانية في الدين* .ط1. بيروت: دار التنوير.
13. عقيل عباس .(2018) .*الهوية والسياسة في العراق: صراع الدولة والجماعة* .بيروت: منشورات ضفاف.
14. فوزي تركي .(2021) .*إشكالية بناء الدولة في الدساتير العراقية: دراسة تحليلية* .ط1. بغداد: دار الرافدين.
15. فالح عبد الجبار .(2013) .*الديمقراطية المستحيلة: الدولة الممكنة* .ط1. بيروت: دار الساقي.
16. اسماء جميل وفالح عبد الجبار، الاحزاب السياسية في العراق,ط1,ط1,المركز اللبناني للدراسات,بيروت,2007,78.
17. فالح عبد الجبار,دولة الخلافة ,التقدم الى الماضي(داعش والمجتمع المحلي),ط1,المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات,قطر,2017.
18. فالح عبد الجبار,حركات الاحتجاج العراقية (من سياسة الهوية الى سياسة القضايا),ط1,مركز الشرق الاوسط,بيروت,2018.
19. فارس كمال نظمي .(2019) .*سيكولوجية الاحتجاج في العراق: من تذبذب الهوية إلى انبعاث الأمة* .ط1. بيروت: دار الروافد الثقافية.
20. فارس كمال نظمي .(2020) .*الاحتجاج العراقي: صراع الهويات والسياسة والمكان* .ط1. بيروت: دار الرافدين.
21. لاهاي عبد الحسين .(2016) .*التغيير الاجتماعي في العراق بعد عام 2003: المظاهر والآليات* .ط1. بيروت-بغداد: معهد الدراسات الاستراتيجية.
22. محمد عابد الجابري .(2009) .*نقد العقل العربي: تكوين العقل العربي* .ط10. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
23. ميثم الجنابي .(2018) .*العراق ومصائر الدولة الوطنية* .ط1. بيروت: منشورات ضفاف.
24. مظهر محمد صالح .(2021) .*الاقتصاد السياسي للعراق: تحديات التنمية وبناء الدولة* .ط1. بغداد: دار الرافدين.

ثانياً: المصادر والمراجع الأجنبية

1- Arend Lijphart. (1977). *Democracy in Plural Societies: A Comparative1-Exploration*. Yale University Press.
1. Charles Taylor. (1994). The Politics of Recognition. In A. Gutmann (Ed.), *Multiculturalism*. Princeton University Press.
2. D. W. Hamlyn. (1995). *The Theory of Knowledge*. Macmillan Press.
3. Emmanuel Levinas. (1969). *Totality and Infinity: An Essay on Exteriority*. Duquesne University Press.

4. Francis Fukuyama. (2018). *Identity: The Demand for Dignity and the Politics of Resentment*. Farrar, Straus and Giroux.
5. Friedrich Nietzsche. (2008). *On the Genealogy of Morals*. Oxford University Press.
6. Friedrich Nietzsche. (2022). *Thus Spoke Zarathustra*. Penguin Classics.
7. G. W. Brown, I. McLean, & A. McMillan. (Eds.). (2018). *The Concise Oxford Dictionary of Politics and International Relations*. Oxford University Press.
8. Giorgio Agamben. (2005). *State of Exception*. University of Chicago Press.
9. Giorgio Agamben. (2020). *Homo Sacer: Sovereign Power and Bare Life*. Stanford University Press.
10. Guy Debord. (1994). *The Society of the Spectacle*. Zone Books.
11. Henri Bergson. (1998). *Creative Evolution*. Dover Publications.
12. John Locke. (1988). *Two Treatises of Government*. Cambridge University Press.
13. Jürgen Habermas. (1989). *The Structural Transformation of the Public Sphere*. MIT Press.
14. Jürgen Habermas. (1996). *Between Facts and Norms*. MIT Press.
15. Michel Foucault. (2008). *The Birth of Biopolitics*. Palgrave Macmillan.
16. Paulo Freire. (2000). *Pedagogy of the Oppressed*. Continuum.
17. Toby Dodge. (2023). *Iraq: Fragmentation and State-Building*. Al-Bayan Center.
18. Zygmunt Bauman. (2000). *Liquid Modernity*. Polity Press.